# البحث عن موضوع لتقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع (٢٠٠٣-٢٠٠٤)

بقلم جميل هلال

ليس من السهل إنتاج مطبوعة تحت عنوان «تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع»، بعد أكثر من ثلاث سنوات من التدمير المنظم والمتعمد لمقومات التنمية البشرية في مناطق السلطة الفلسطينية، وبعد الإضعاف المتدرج للمؤسسات التي يقع عليها مسؤولية خاصة في التخطيط وإدارة عمليات تقع عنوان «التنمية البشرية». بل بات من الصعب، إن لم يكن من مجرد اللغو، الحديث عن تنمية بشرية، أو مجرد أي نوع من التنمية، في ظل احتلال استيطاني عنصري لا يتوقف عن نهب الأرض والتنكيل بأهلها وتوسيع المستوطنات وبناء جدر الفصل العنصري. فما يجري على الأرض ليس سوى عمليات نفي للتنمية من حيث تقليص ومحاصرة خيارات الناس للمدى الأقصى وسد السبل أمام حريتهم الجماعية والفردية، وسلبهم حقوقهم الإنسانية والوطنية. فلا تنمية بدون حرية. فدحر الاحتلال وتفكيك بنيته الاستيطانية والأبارتية أو العنصرية هو شرط التنمية كما هو شرط الحرية. وهو في كلتا الحالتين شرط ضروري وإن بقي غير كاف.

لذا فإن خطاب «التنمية» لا يملك القدرة على تشخيص الواقع الفلسطيني الراهن واتجاه حركته. والأزمة القائمة ليست أزمة تنموية، وليس هناك «ترهل» للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بل هناك مجتمع يتعرض للتفتيت والإفقار ولتدمير قاعدته المادية وتواصله المؤسساتي والجغرافي والسياسي. وهذا هو ما ينبغي أن يتصدى له تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الرابع، وليس لموضوعات تقفز عن الواقع وتتخيل أن فلسطين باتت بلدا مستقلا حرا يغتني من مناقشة «رؤية استشرافية لمستقبلها لعقد أو أكثر»، ولا أن الحل يكمن في حل مشكلات النظام السياسي وتحديد سبل إصلاحه، فهذا موضوع اشبع نقاشا وتحليلا. ولا أرى فائدة من أن يكون محور التقرير «المشاركة وعلاقتها بالتنمية المحلية والحكم المحلي»، أو «التنمية الصناعية» أو «التحولات الثقافية الناتجة عن الانتفاضة»، أو موضوعات مشابهة في وقت يجري فيه بسرعة متزايدة تفتيت ما يتبقى من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (بعد ضم الكتل الاستيطانية والمناطق غير المأهولة فلسطينيا) إلى عدة كانتونات معزولة عن بعضها البعض «تتمتع» بحكم ذاتي إداري أو توضع تحت وصاية ما أو تحت إدارة مدنية إسرائيلية. التحدي الراهن يتمثل في الدفاع عن الوجود السياسي الوطني الفلسطيني وتوطيد الروابط بين أطراف المجتمع المهدد بالتفتيت والشرذمة.

**التحدي الراهن يتمثل في الدفاع عن الوجود السياسي الوطني الفلسطيني وتوطيد الروابط بين أطراف المجتمع المهدد بالتفتيت والشرذمة.**

لقد خاطبت تقارير التنمية البشرية الثلاثة السابقة بشكل رئيسي السلطة السياسية باعتبارها الشريك الرئيسي في مشاريع «التنمية البشرية». ورغم أن هذه التقارير لم تغفل المجتمع المدني ودوره والقطاع الخاص الاقتصادي ودوره إلا أنها مالت إلى اختزال دور المجتمع المدني في المنظمات الحكومية والأهلية، وركزت على العوامل التي تشجع على تنامي دور أكبر وأوسع للقطاع الخاص. ومهما يكن، فإن السياسية التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية بشكل مكثف منذ بدء الانتفاضة الثانية، قد فعلت فعلها في إضعاف قدرات السلطة الفلسطينية، كسلطة مركزية تربط بين أطراف إقليمها (وهو إقليم بات معظمه تحت الاحتلال المباشر أو غير المباشر) على ممارسة دور فاعل في عمليات «التنمية». فقد شهدت السنوات الأخيرة، بحكم السياسات الإسرائيلية، تراجعا في مستوى الخدمات العامة والقدرة الاستثمارية وفي توفير الحماية الضرورية للمواطن. كما أن القيود الإسرائيلية المتمثلة في الحصار والإغلاق ومنع التجول والتدمير المتعمد للمرافق العامة والبنية التحتية والعراقيل المفروضة على حركة الأفراد والبضائع قد شملت بتأثيرها القطاع الخاص الذي تراجع دوره إلى حد كبير، بما في ذلك قدرته، بمساندة من السلطة المركزية، على توليد اقتصاد وطني مترابط بين قطاعاته الرئيسة ولأن يكون سوقا موحدة للعمل والسلع والاستثمار.

صحيح أن من مهام تقرير «تنمية بشرية» فلسطيني تسليط الضوء على حال الوضع الفلسطيني قياسا بالوضع الذي رصده التقرير الأخير. لكن هذا يمكن أن يتم في مقدمة التقرير أو في ملحق إحصائي مشروح. ما ضعفت معالجته في تقارير التنمية البشرية السابقة هو دور الروابط ذات الصفة الطوعية (غير الموروثة) المتمثلة في التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات المهنية، والحركات المتمحورة حول موضوع معين يهم المجتمع ككل أو فئة واسعة منه.

للتنظيمات السياسية (الأحزاب) والاتحادات القطاعية (عمال، نساء، شباب، الخ) والنقابات المهنية (معلمين، مهندسين، محامين، الخ) دور حاسم في اللحظة التاريخية الفلسطينية الراهنة، لسببين رئيسيين. الأول لكونها تربط بين جمهورها ربطا أفقيا وعلى أساس من الاختيار الحر وفق رؤى تتجاوز الانتماءات والروابط المحلية والارثية، وهو أمر حيوي في مجتمع مهدد بالتفتيت والتشظي. والثاني أن التنظيمات السياسية والحركات الجماهيرية (كالاتحادات والنقابات) كانت تاريخيا، ولا تزال، من الأدوات الرئيسة في مقاومة الاحتلال، وفي إحداث تغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. المنظمات غير الحكومية أو الأهلية تقدم خدمات للفئات المستحقة وبالتالي توفير بعض مقومات الصمود، لكنها ليست منظمات تمثيلية، بل أحيانا كثيرة ذات جمهور متغير، والأهم أن طابعها محلي (أي لا توفر روابط أفقية بين أبناء المجتمع الواحد). كما أن تركيز الضوء على التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات لا ينبغي أن يفسر كتهميش لدور الدولة الحديثة، الذي يبقى دورا محوريا في توليد التماسك المجتمعي (عبر المؤسسات الوطنية والأجهزة الموحدة) في توليد التغيير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من خلال عمل مؤسساتها الأيديولوجية (التعليم ومحطات الإذاعة والتلفزيون، الخ) والخدماتية (الصحة، والمساعدات الاجتماعية، الخ) التشريعية (سن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية) والمؤسسات القضائية (تطبيق القانون على الجميع). لكن كما ذكرت فإن غياب دولة فلسطينية ذات سيادة ووجود سلطة مهددة ومهمشة بوحدانيتها ومؤسساتها وسلطاتها يزيد من مسؤولية ومهام التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في مهمة الحفاظ على التماسك المجتمعي وفي مقاومة الاحتلال وإرساء دعائم الاستقلال السياسي. ومن شأن محور كهذا أن يمنح التقرير راهنية خاصة وجدوى عملية. كما يمنح التنظيمات والحركات الاجتماعية فرصة للتأمل النقدي والمعمق في وضعها الداخلي ومهامها وسبل تطوير وتوسيع هذه وتلك للارتقاء إلى مستوى مواجهة مخاطر المنعطف الحاد الذي يمر به الحال الفلسطيني.

# قبل فوات الأوان!

بقلم: تيسير محيسن

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ على أهمية التنمية الإنسانية كنهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة للمؤسسات المجتمعية وللبشر الذين هم الثروة الحقيقية للأمم، كما أوضح التقرير أن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، الحق في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، الحرية، الرفاه الإنساني الذي يتضمن إلى جانب التنعم المادي الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع والاستمتاع بالجمال والكرامة وتحقيق الذات. وإذا كان التقرير الثاني قد اختار المعرفة من بين الأولويات الثلاث لتحقيق التنمية الإنسانية في الحالة العربية، فإن أولويات تحقيقها في الحالة الفلسطينية تختلف إلى حد كبير مع استمرار الاحتلال، العائق الأبرز أمام تحقيق التنمية في فلسطين. لايزال منهج التنمية الانعتاقية يكتسب أهمية وجدوى، من حيث أنه يربط بين التنمية والكفاح الوطني، فمما لا ريب فيه، أن «كل إجراء في مجال الحياة السياسية يترك أثراً على إمكانيات العملية التنموية، وأن كل خطة أو برنامج في مجال التنمية لا بد أن يصب في عملية التحرر».

شهدت الحالة الفلسطينية في السنوات الأخيرة بروز ظواهر وتحديات عديدة، أبرزها تفاقم أزمة المنظومة السياسية الفلسطينية، وقد تجلت في العديد من الأحداث والمواقف والتداعيات. هذا المقال يبحث في أثر هذه الأزمة وانعكاساتها على العملية التنموية. الصراع المحتدم في داخل المنظومة السياسية يتفاقم بوتائر سريعة إلى الحد الذي يمكن أن يخلق أزمة مركبة لها ثلاثة أبعاد: أزمة هوية، أزمة شرعية، أزمة مشاركة، وذلك تحت تأثير عوامل شتى داخلية وخارجية، وهو ما يضع مجمل المنظومة على المحك من حيث الإيفاء بوظائفها، ومن حيث بقاؤها وقدرتها على التكيف في مواجهة التغيرات والتهديدات الخارجية. ولما كانت المنظومة السياسية بوصفها أسلوباً للتوزيع السلطوي للخيرات ذات القيمة، واحدة من ٤ منظومات فرعية للمنظومة الاجتماعية، طبقاً لنموذج بارسونز، فإن عدم الاستقرار أو الأزمة أو العطب الذي يصيبها سوف ينعكس بالضرورة على المنظومات الثلاث؛ الاقتصادية والثقافية ومنظومة التكيف. ويستدل على عطب المنظومة أو أزمتها بملاحظة مدخلاتها الأساسية من متطلبات ودعامات، حيث تكثر هذه المتطلبات وتتعارض إلى الحد الذي تعجز معه المنظومة عن الاستجابة، أو تهتز الدعامات التي تقوم عليها، أي درجة تماسك الجماعة السياسية، أو قد تختل القيم والمبادئ التي يرتكز إليها النظام والأهداف التي تحددها السلطة السياسية لنفسها. أيضاً يمكن ملاحظة ضعف أو تناقض المخرجات من قرارات وتصريحات ومعلومات، ويمكن الاستدلال كذلك على العطب من خلال مراقبة التغذية الإسترجاعية للمنظومة؛ أي تأثير المخرجات على بنية التوقعات وصياغة المتطلبات. من أكثر مظاهر أزمة المنظومة السياسية الفلسطينية، من زاوية تأثيرها المباشر والسلبي على العملية التنموية، أي على المنظومات الثلاث الأخرى، حالة الانكشاف الرهيبة التي تعيشها، عجزها الفاضح عن التعرف على التوقعات والمتطلبات المستجدة، فشلها في إنتاج رسائل ورموز لتأمين قبول أوامرها وشرعية إملائها، تضعضع احتكارها للقهر الشرعي، الخروقات الواضحة للقواعد القانونية. وإذا ما ترجمنا ذلك إلى وقائع، يمكن تسجيل التالي: بدت قدرة المنظومة السياسية في الآونة الأخيرة على رد الضغوط الخارجية أضعف من أي وقت مضى بالرغم من بعض الممانعة والقليل من المناورة، كما تفتقر الحالة الفلسطينية إلى رؤية موحدة وملزمة، لذلك تعددت الاستراتيجيات إلى حد التناقض، الخطاب السياسي ركيك يتسم بردة الفعل الانفعالية والمؤقتة، مع أداء إعلامي غاية في الضعف والهشاشة، تعدد المرجعيات ومراكز القوى من عشائر وفصائل وميليشيات ومحاولات أخذ القانون باليد، إلى ذلك فالاستجابة لمتطلبات الصمود والإصلاح ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان المستمر، لا تتجاوز الحد الأدنى.

**أزمة المنظومة السياسية هي الوصفة المجربة لفوضى الأولويات وإهدار الموارد وتهميش الفئات الاجتماعية المختلفة وممثليها، وإضاعة الفرصة في امتلاك زمام المبادرة**

في ضوء ذلك، وأياً كانت زاوية النظر إلى العملية التنموية، فمن الواضح أنها تتعثر، وتفقد مقومات ديمومتها، وتفقد آليات الدفع الذاتي، وقد تفضي كل الجهود في هذا المجال إلى نتائج عكسية ضارة على المستويين القريب والبعيد. فالتعثر في العملية التنموية سيلحق أفدح الضرر بإمكانيات الصمود ورد العدوان ودحر الاحتلال، واستمرار أزمة المنظومة السياسية يهدد الحد الأدنى من الحريات الإنسانية المتاحة للفلسطينيين وبالتالي تقليص خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة مذهلة، هذا إلى جانب حرمانهم من إمكانية التمتع بالحد المعقول من التنعم المادي والمعنوي، ولعل أسطع مثل يمكن تقديمه هنا ما يحدث على صعيد استراتيجيات تكيف الأسرة الفلسطينية مع أوضاع الفقر الطارئة في ظل غياب سياسة تكافل اجتماعي وخطة اقتصادية تعيد إدارة وترشيد الموارد المحدودة جداً، بعض الأسر لم يعد أمامها سوى الاعتماد المطلق على ما يقدم لها من مساعدات، وهو الأمر الذي يقيد من حريتها ويحد من خياراتها ويجعلها، إذا ما استمر الحال على ما هو عليه، أن تقبل بأي شيء يعرض عليها لاحقاً أكان حلاً سياسياً ينتقص من حقوقها، أو فرض نظام حكم وإدارة لا يستجيب لتطلعاتها، وفي أسوأ الحالات يجعلها تنكفئ على ذاتها وتعود إلى أطر التضامن العضوي. ضعف المنظومة السياسية يمكن أن يؤدي كذلك إلى التراجع عن عمليتي الإصلاح والمأسسة، ما يعني تفاقم ظواهر الفساد الإداري والمالي، تكريس الوساطة العضوية كوسيلة للحصول على المنافع على حساب الجدارة والاستحقاق وعدالة التوزيع. تفكك المنظومة السياسية واحتدام الصراع الداخلي بين الفاعلين فيها سيقود حتماً إلى شيوع الفوضى والشخصنة وانطلاق النزعات الفردية والجهوية والعائلية، تفاقم أزمة المنظومة قد يدفع ببعض مكوناتها إلى اللجوء إلى خنق الديناميات الاجتماعية والانكفاء على الذات واستخدام وسائل قمعية بديلة عن الحوار وتعزيز ديمقراطية المنظومة وقابليتها للمحاسبة أو التجديد، وقد تضطر المنظومة للانصياع الكامل للضغوط القادمة من الخارج على حساب تطلعات وأولويات وحاجات الجمهور الفلسطيني، وقبل هذا وذاك، أزمة المنظومة السياسية هي الوصفة المجربة لفوضى الأولويات وإهدار الموارد وتهميش الفئات الاجتماعية المختلفة وممثليها، وإضاعة الفرصة في امتلاك زمام المبادرة. وكل ذلك ليس من التنمية الانعتاقية في شيء، أكثر من هذا، هذه الفوضى العارمة الناجمة عن أزمة المنظومة ربما تقود إلى تكريس نفس الواقع الذي يكافح الفلسطينيون من أجل تغييره.

بالرغم من أن العطب الذي أصاب المنظومة ليس من النوع البسيط الذي يتطلب إصلاحاً سريعاً، إلا أن إمكانية الإصلاح والتحديث ما زالت قائمة، وثمة مؤشرات ودلائل عديدة تفيد بذلك، فثمة خطوات لا بأس بها في مجال المأسسة أُنجزت، وثمة إرادة تتبلور على المستويين الرسمي والشعبي يوماً بعد يوم باتجاه وضع رؤية وتحديد استراتيجية، وأكثر من ذلك، كل فلسطيني بات يتحسس هذه الأزمة بالمعنى الوجودي وباتت قطاعات متزايدة من الفلسطينيين تعبر عن رغبتها في الإصلاح قبل فوات الأوان، وحتى أن بعضها أخذ في ممارسة الضغط على جهات صنع القرار، وتتنامى الدعوات إلى الإسراع في إصلاح المنظومة السياسية عن طريق الانتخابات واتخاذ بعض الإجراءات السياسية والإدارية والقانونية الأخرى، حتى تتمكن هذه المنظومة من الإيفاء بمتطلبات النهوض بالحالة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال ولتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة في الاستقلال والتحرر والتنمية وبناء الدولة الديمقراطية.